المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

القانون الإداري والحوكمة كإطار حاكم لتنفيذ التشريعات البيئية (دراسة تحليلية نقدية بين النظامين السعودي والعماني)

د. ندى غرم الله عبد الله الغامدي
أستاذ مساعد في القانون العام، قسم القانون العام، كلية الشريعة والقانون، جامعة جده، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: Nalgamdy@uj.edu.sa

الملخص

يركز هذا البحث على تحليل التصميم الحوكمي للقانون الإداري بوصفه الإطار المنظم لتنفيذ التشريعات البيئية في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. ينطلق البحث من فرضية أن تطور التشريعات البيئية لا يفضي تلقائيًا إلى تحقيق الحماية البيئية ما لم يُدمج داخل بنية إدارية تتسم بالاتساق المؤسسي، ضبط حوكمة التوازن المؤسسي وفعالية المساءلة. يعتمد البحث على المنهج القانوني التحليلي المقارن، مع التركيز على توزيع الصلاحيات وآليات المساءلة الإدارية. تكشف النتائج أن التباين بين النظامين يرتبط بدرجة التطور التشريعي باختلاف أنماط التصميم الحوكمي للتنفيذ الإداري. تكشف نتائج البحث أن النموذج السعودي يعكس توسعًا تشريعيًا وأدوات إدارية متعددة تعزز القدرة التنظيمية على عكس النموذج العُماني الذي يتسم بالاستقرار والوضوح الإداري مع محدودية الاستجابة للتحديات البيئية المستجدة. يخلص البحث إلى أن تحقيق الحوكمة البيئية الفعالة يتطلب توازنًا مؤسسيًا بين المرونة التنظيمية، سيادة القانون وتكامل الأجهزة الإدارية، بما يُعيد تعريف دور السلطات الإدارية كفاعل تنظيمي استباقي يسهم في إدارة المخاطر البيئية وتحقيق الحماية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: القانون الإداري، الحوكمة، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، التحليل النقدي.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

Administrative Law as a Governing Framework for Implementing Environmental Legislation (A critical analytical study between the Saudi and Omani systems)

Dr. Nada Gurmalla Abdullah Algamdy
Assistant Professor of Public Law, Department of Public Law, Faculty of Sharia and Law, Jeddah University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: Nalgamdy@uj.edu.sa

ABSTRACT

This research analyzes the governance design of administrative law as the framework for implementing environmental legislation in Saudi Arabia and the Sultanate of Oman. The research is based on the premise that the development of environmental legislation does not automatically lead to environmental protection unless it is integrated within an administrative structure characterized by institutional coherence, effective governance, and robust accountability. This research employs a comparative analytical legal approach, focusing on the distribution of powers, the limits of discretionary authority, and mechanisms of administrative accountability. Findings reveal that the differences between the two systems are related to the degree of legislative development and the varying governance designs of administrative implementation. This research indicates that the Saudi model reflects legislative expansion and multiple administrative tools that enhance regulatory capacity, in contrast to the Omani model, which is characterized by administrative stability and clarity, but with limited responsiveness to emerging environmental challenges. This research concludes that achieving effective environmental governance requires an institutional balance between organizational flexibility, the rule of law, and the integration of administrative bodies. This redefines the role of administrative authorities as proactive regulatory actors that help manage environmental risks and achieve sustainable protection.

Keywords: Administrative law, governance, Saudi Arabia, Sultanate of Oman, critical analysis.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

المقدمة

أصبحت الحماية البيئية محورًا جوهريًا في تطور النظم القانونية والإدارية المعاصرة (العوضي، 1992) في ظل تصاعد التحديات البيئية المرتبطة بالتغير المناخي، استنزاف الموارد الطبيعية وتنامي الأنشطة الاقتصادية ذات الأثر البيئي (Olawuyi & Olawuyi, 2022). يعكس انتقال البيئة من كونها مسألة تقنية إلى قضية تنظيمية وقانونية مركبة تتطلب تدخلًا تشريعيًا وإداريًا متكاملًا يقوم على إدارة المخاطر البيئية (Alomari & Heffron, 2023). يترتب على هذا التحول إعادة تعريف دور الدولة بوصفها فاعلًا تنظيميًا مسؤولًا عن التخطيط البيئي (مولود، 2023). في هذا السياق، تبرز أهمية القانون البيئي باعتباره الإطار المعياري الذي يحدد الالتزامات والحقوق (Home, 2024)، على عكس الدور التنفيذي للقانون الإداري بوصفه الأداة التي تُترجم هذه القواعد إلى إجراءات مؤسسية قابلة للتنفيذ (باصم، 2025). يكشف هذا الترابط أن فعالية الحماية البيئية تعد رهينة جودة النصوص القانونية وأصبحت مرهونة بقدرة السلطات الإدارية على تنفيذها ضمن منظومة مؤسسية منضبطة (Badran et al., 2024). يُفهم مفهوم الحوكمة في هذا البحث بوصفه تصميمًا مؤسسيًا لتنظيم توزيع السلطة، ضبط ممارستها وإخضاعها لآليات مساءلة تحقق الاتساق بين الغاية البيئية والوسائل الإدارية. لا تقتصر الحوكمة على البعد الرقابي أو المساءلة الجزائية، بل تمتد إلى هندسة العلاقات بين الفاعلين الإداريين، تحديد مستويات اتخاذ القرار وإدارة المخاطر البيئية ضمن إطار من التكامل المؤسسي.

بناء على ذلك، فإن تحليل تنفيذ التشريعات البيئية يقتضي النظر إلى القانون الإداري باعتباره بنية حوكميّة متكاملة تضبط منطق التدخل البيئي. أشار العوضي (1992) إلى أن التطور الكمي والنوعي للتشريعات البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي لم يُواكبه تطور مماثل في الأطر الإدارية والتنظيمية المسؤولة عن التنفيذ. تعكس هذه المفارقة إشكالية جوهرية تتمثل في اتساع الفجوة بين النص القانوني البيئي وآليات التطبيق الإداري. تظهر هذه الإشكالية عند ملاحظة أن القوانين البيئية تتسم بالشمول والطموح (صفاحي، 2021)، في حين تواجه السلطات الإدارية تحديات تحديد نطاق صلاحياتها، ضبط سلطتها التقديرية وتحقيق الحوكمة التكاملية بين الجهات المختصة (Almakhzoumi et al., 2025). يؤدي هذا التبرير إلى إضعاف الأثر التنفيذي للتشريعات البيئية، إذ تتحول بعض القواعد إلى التزامات شكلية تفتقر إلى التنفيذ الفعلي. يثير هذا السياق تساؤلًا جوهريًا حول مدى قدرة القانون الإداري بصيغته التقليدية القائمة على الإجراءات اللاحقة على الاستجابة لمتطلبات الحوكمة البيئية الحديثة التي تقوم على التدخل الاستباقي وتحقيق الامتثال المستدام.

تكشف مراجعة الأدبيات القانونية أن غالبية الدراسات التي تناولت القانون البيئي انصرفت إلى تحليل النصوص التشريعية ومبادئها العامة كمبدأ الوقاية (الزغيب، 2024؛ مولود، 2023؛ Olawuyi & Olawuyi, 2022)، مع اهتمام محدود بدراسة الكيفية التي تنفذ بها هذه المبادئ عبر العمليات الإدارية اليومية (Mansour et al., 2019). يعكس هذا التوجه هيمنة التحليلات التشريعية نظريًا على حساب التحليلات المؤسسية، مما أسهم في وجود قصور ملحوظ في فهم العلاقة الوظيفية بين القانون البيئي والسلطات الإدارية. تبرز فجوة بحثية أخرى في محدودية الدراسات التي تناولت حوكمة التوازن المؤسسي للإدارة البيئية بوصفها عنصرًا حاسمًا في مستوى الفعالية المؤسسية من حيث مخاطر التوسع غير المنضبط (باصم، 2025) أو آثار التقييد الإجرائي الذي يحدّ من المرونة التنظيمية (الحارثي، 2023). يكشف هذا القصور أن الأدبيات القائمة لم تعالج بصورة كافية التوتر القائم بين متطلبات الحماية البيئية وضمان حوكمة سيادة القانون (العجاجي، 2025)، رغم أن هذا التوتر يمثل جوهر الإشكالية التطبيقية في مجال التنظيم البيئي.

تتعزز أهمية البحث الحالي عند النظر إلى محدودية الدراسات المقارنة التي تناولت النظم القانونية من منظور قانوني إداري في منطقة الخليج العربي. يلاحظ تركيز الأدبيات المتاحة على المقارنات بين النظم القانونية المتباعدة في سياقها المؤسسي والاقتصادي (Khater et al., 2025؛ Gharibeh et al., 2023؛ Alhajri & Alenezi, 2025) مع إغفال المقارنات الأفقية بين النظم المتقاربة، رغم ما تتيحه من قدرة أعلى لاستخلاص الدروس التنظيمية القابلة للتنفيذ. في هذا الإطار، تبرز أهمية المقارنة بين النظامين السعودي والعُماني، نظرًا لما يشتركان فيه من خصائص بارزة تتعلق بالبنية الإدارية ودور الدولة التنظيمي (المعمري، 2021) مقابل اختلافهما في مدى شمول التشريعات البيئية وطبيعة الأدوات الإدارية المستخدمة في تنفيذ التشريعات البيئية (Ali et al., 2025). تتيح هذه المقارنة فهم أثر اختلاف النماذج التنظيمية في فعالية تطبيق القوانين البيئية بعيدًا عن الأحكام التقييمية التي تختزل الفعالية المؤسسية ضمن معيار التطور التشريعي.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

أولًا: إشكالية البحث

تنطلق الإشكالية من فرضية مفادها أن ضعف التطبيق البيئي يرتبط حصريًا بقصور النصوص وتصميم الحوكمة التنفيذية التي تنظّم انتقال القاعدة البيئية من المستوى التشريعي إلى المستوى المؤسسي. بناء على ذلك، فإن جوهر المشكلة يتمثل في تقييم مدى نضج الحوكمة الإدارية البيئية من حيث وضوح توزيع الاختصاص، تكامل الهياكل التنظيمية وفعالية آليات المساءلة. تكشف التجربة العملية في دول مجلس التعاون الخليجي أن التطور التشريعي البيئي لا يقابله تطور مماثل في الأطر الإدارية والتنظيمية المسؤولة عن التنفيذ، مما يؤدي إلى فجوة ملحوظة بين الطموح التشريعي والواقع التطبيقي. تتجسد هذه الفجوة في طبيعة الصلاحيات الممنوحة للسلطات الإدارية، حدود حوكمة التوازن المؤسسي وفعالية أدوات الحوكمة القضائية وحوكمة المساءلة، مما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى ملاءمة الأطر الإدارية التقليدية لمتطلبات الحوكمة البيئية الحديثة. تنطلق الإشكالية المركزية للبحث الحالي من الحاجة المتزايدة إلى تحليل هذه العلاقة تحليلًا نقديًا للكشف عن حدود فعالية القانون الإداري في تحقيق الحماية البيئية مع بيان أوجه التباين بين النموذجين السعودي والعُماني في هذا السياق.

ثانيًا: أسئلة البحث

يسعى البحث الحالي إلى الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

"إلى أي مدى يسهم القانون الإداري في تنفيذ التشريعات البيئية وتحقيق الفعالية المؤسسية في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان؟" ومن ثم يتفرع من هذا التساؤل ما يلي:

- ما طبيعة العلاقة بين القانون البيئي والإداري في النظامين السعودي والعُماني وكيف تنعكس هذه العلاقة على التطبيق المؤسسي للتشريعات البيئية؟
- كيف تؤثر الصلاحيات الممنوحة للسلطات الإدارية وحدود حوكمة التوازن المؤسسي في مستوى الامتثال البيئي؟
- ما مدى فعالية أدوات حوكمة المساءلة في ضمان تنفيذ التشريعات البيئية في كلا النظامين؟
- إلى أي حد يستجيب الإطار الإداري القائم في كل من النظامين لمتطلبات الحوكمة البيئية الحديثة القائمة على الإدارة الاستباقية للمخاطر؟

ثالثًا: أهداف البحث

- تحليل الدور الذي يؤديه القانون الإداري في تنفيذ التشريعات البيئية من منظور مؤسسي نقدي.
- تقييم مدى قدرة السلطات الإدارية في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان على ترجمة القواعد البيئية إلى قرارات تنفيذية فعّالة.
- إبراز أثر حوكمة التوازن المؤسسي والمساءلة في تحقيق الامتثال البيئي.
- إجراء مقارنة تحليلية بين النموذجين السعودي والعُماني للكشف عن أوجه القصور في كل منهما.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم فعالية التشريعات البيئية في الفقه القانوني المعاصر

تُعد فعالية التشريعات البيئية من أكثر المفاهيم تداولًا في فقه القانون البيئي المعاصر (Olawuyi & Olawuyi, 2022)، غير أن هذا التداول لا يخلو من قدر من التبسيط النظري الذي يفترض ضمنيًا أن وجود النص القانوني وتكامل بنيته كافيان لتحقيق الحماية البيئية (مولود، 2023). يكشف التحليل النقدي أن الفعالية البيئية تتجاوز اكتمال النصوص إلى قدرتها على إحداث تغيير سلوكي فعلي لدى المخاطبين بها (Alomari & Heffron, 2023). يميّز الفقه بين الفعالية الشكلية التي تتحقق بسنّ القوانين وتوفير آليات تنفيذ عامة (العوضي، 1992) والفعالية الموضوعية التي تُقاس بمدى ترجمة هذه القوانين إلى ممارسات تنظيمية تقلل من المخاطر البيئية (Mansour et al., 2019). يظل هذا التمييز قاصرًا ما لم يُربط بالبعد المؤسسي للتنفيذ، إذ يمكن للتشريع أن يستوفي شروط الفعالية الشكلية دون أن يحقق أي أثر بيئي ملموس (باصم، 2025). يعكس هذا القصور نزعة تشريعية تميل إلى قياس النجاح القانوني بعدد النصوص، مما يحدّ من القيمة الوظيفية للتشريع البيئي.

يرتبط مفهوم الفعالية البيئية ارتباطًا وثيقًا بمدى ملاءمة التشريع للسياق الاجتماعي، الاقتصادي والإداري الذي يُطبق فيه (Home, 2024) كونه غالبًا ما يُهمَل في التحليلات الفقهية التقليدية. تكشف الدراسات السابقة أن

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

استنساخ التشريعات البيئية من النماذج القانونية غير الدولية دون مواءمتها مع القدرات المؤسسية الوطنية يؤدي إلى ضعف الامتثال وتحويل القواعد البيئية إلى التزامات شكلية (العوضي، 1992؛ Olawuyi & Olawuyi, 2022؛ Alhajri & Alenezi, 2025). يعزز هذا الخلل الملحوظ الإفراط في التعقيد التشريعي أو استخدام المفاهيم القانونية غير الواضحة التي تترك للإدارة هامشًا متزايدًا من التأويل، بما قد يفضي إلى الجمود الإداري أو التوسع غير المنضبط في السلطات التقديرية. من هذا المنطلق، لا يمكن تقييم فعالية التشريع البيئي بمعزل عن جودة الصياغة القانونية، وضوح الالتزامات وتكامل القواعد البيئية مع الإطار الإداري القائم. يخلص هذا التحليل إلى أن الفعالية البيئية نتيجة تفاعل معقد بين التشريع والسياق المؤسسي (Almakhzoumi et al., 2025)، مما يستدعي إعادة توجيه الفقه البيئي نحو مقاربة تحليلية تتجاوز النصوص التشريعية إلى آليات التنفيذ المؤسسي (باصم، 2025).

الإطار المفاهيمي لحوكمة التنفيذ الإداري البيئي

تُميز الأدبيات الحديثة بين مفهوم الحكومة الذي يشير إلى ممارسة السلطة العامة ومفهوم الحوكمة الذي يعبّر عن منظومة تنظيمية متعددة المستويات تُدار من خلالها عمليات صنع القرار وتنفيذه (الحارثي، 2023). في المجال البيئي، تُشير الحوكمة إلى شبكة القواعد، المؤسسات وآليات التنسيق التي تنظّم إدارة المخاطر البيئية وتحقق التوازن بين التنمية والحماية. يندرج ضمن هذا الإطار مفهوم الحوكمة التنظيمية التي تركز على تصميم آليات الضبط الإداري، أنماط المساءلة ومبدأ التناسب (Almakhzoumi et al., 2025). كما تبرز نظرية التصميم المؤسسي التي ترى أن فعالية السياسات لا ترتبط فقط بمضمونها، بل بهندسة البنية المؤسسية المنفذة لها. بناء على ذلك، فإن القانون الإداري في المجال البيئي يُفهم بوصفه أداة تصميم حوكمي تحدد من يملك القرار، كيف يُمارس، كيف يُراجع وكيف يُصحح.

العلاقة بين القانون الإداري والتشريعات البيئية

يحتل القانون الإداري موقعًا تأسيسيًا داخل منظومة الحماية البيئية باعتباره الإطار النظري الحاكم الذي يحدد كيفية اشتغال التشريعات البيئية داخل البنية المؤسسية للدولة (باصم، 2025). فالتشريع البيئي يظل نصًا معياريًا ذا طابع توجيهي ما لم يُدمج في منظومة القانون الإداري التي تنظم عمل السلطات العامة، تضبط ممارسة صلاحياتها وتحدد أشكال تدخلها في المجال البيئي (العجاجي، 2025). من هذا المنظور، يُفهم القانون الإداري على أنه مجرد وسيط تقني لتطبيق القواعد البيئية ونسق قانوني يحدد منطق التدخل الإداري ذاته، حدود حوكمة التوازن المؤسسي وأولويات الضبط البيئي (الحارثي، 2023). يكشف هذا التصور أن فعالية التشريعات البيئية تنبع من مضمونها الموضوعي وقدرتها على الاندماج داخل آليات اتخاذ القرارات (الزغيب، 2024). من هذا المنطلق، يشكل القانون الإداري البنية الحوكميّة التي تضبط العلاقة بين التشريع البيئي والمؤسسات المنفذة له، إذ يحدد مستويات اتخاذ القرار، آليات التنسيق بين الجهات وحدود التدخل الإداري في مواجهة المخاطر البيئية. إن فعالية التشريعات البيئية تصبح انعكاسًا مباشرًا لجودة هذه البنية الحوكميّة.

تتجسد هذه العلاقة النظرية في الأدوات الإدارية التي تُفعَّل من خلالها القواعد البيئية كالقرارات التنظيمية، آليات التفتيش وحوكمة المساءلة (العجاجي، 2025)، غير أن القيمة التحليلية لهذه الأدوات تكمن في فهم المنطق الإداري الذي يحكم استخدامها (Olawuyi & Olawuyi, 2022). فالقانون الإداري هو الذي يحدد ما إذا كانت هذه الأدوات ستُستخدم بوصفها وسائل وقائية واستباقية أم ستظل محصورة في إطار الضبط اللاحق (مولود، 2023). يبيّن التحليل النقدي أن الغموض الإجرائي أو ضعف البناء التنظيمي يعكس قصورًا في استيعاب البعد البيئي داخل النظريات الإدارية التقليدية. على هذا النحو، فإن دراسة فعالية التشريعات البيئية تقتضي النظر إلى القانون الإداري بوصفه المظلة النظرية التي تُعاد من خلالها صياغة العلاقة بين النص البيئي والتطبيق المؤسسي (Olawuyi & Olawuyi, 2022)، بما يحقق التوازن بين الضبط القانوني والمرونة التنظيمية ويعزز التحول نحو الحوكمة البيئية. يوضح جدول (1) العلاقة بين عناصر الفعالية المؤسسية للتشريعات البيئية وأدوات القانون الإداري المرتبطة بها.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

جدول (1): أدوات القانون الإداري ودورها في تحقيق الفعالية المؤسسية للتشريعات البيئية

عنصر الفعالية المؤسسية	الأداة الإدارية المرتبطة	الوظيفة التنظيمية	الأثر على التطبيق الفعلي
الامتثال البيئي	الحوكمة الوقائية	وقائية وتنظيمية	الحد من المخاطر قبل وقوعها
الانضباط السلوكي	حوكمة المساءلة	تنظيمية تصحيحية	تعديل السلوكيات البيئية
الاستقرار القانوني	حوكمة سيادة القانون	ضابطة	تقليل التعسف الإداري
الثقة المؤسسية	الحوكمة القضائية	تصحيحية	تعزيز الامتثال الطوعي
المرونة التنظيمية	حوكمة التوازن المؤسسي	تكيفية	الاستجابة للمخاطر المستجدة
الفعالية المستدامة	الحوكمة التكاملية	تكاملية	منع تضارب القرارات

يعرض جدول (1) عناصر تشمل الامتثال البيئي، الانضباط السلوكي، الاستقرار القانوني، الثقة المؤسسية، المرونة التنظيمية، الفعالية المستدامة، ويربط كل عنصر بالأداة الإدارية المقابلة كالحوكمة الوقائية، حوكمة المساءلة، حوكمة سيادة القانون، الحوكمة القضائية وحوكمة التوازن المؤسسي. كما يبيّن جدول (1) الوظيفة التنظيمية لكل أداة وأثرها في التطبيق الفعلي، مؤكدًا أن الفعالية البيئية نتاج تفاعل متكامل بين الأدوات الإدارية داخل الإطار المؤسسي.

حوكمة المساءلة البيئية وأثرها في تحقيق الفعالية المؤسسية

تُعد حوكمة المساءلة البيئية من الأدوات الجوهرية التي يعتمد عليها القانون الإداري في تنفيذ التشريعات البيئية (العجاجي، 2025)، غير أن فعاليتها تُختزل في تعداد صورها القانونية (مولود، 2023). يكشف التحليل النقدي أن القيمة الحقيقية للجزاء الإداري تكمن في وظيفته التنظيمية بوصفه وسيلة لتوجيه السلوك وضبط النشاط ذي الأثر البيئي (عطية، 2020). في هذا السياق، تفقد حوكمة المساءلة أثره المؤسسي عندما يُوظَّف بمنطق عقابي أو تُفرَض التدابير بعد فوات الأوان، بما يحوّله إلى أداة رد فعل (Badran et al., 2024). يبرز دور القانون الإداري في تحديد سرعة التدخل وربط حوكمة المساءلة بالغاية البيئية المرجوة باعتبارها عناصر حاسمة في تحقيق الامتثال الفعلي (Olawuyi & Olawuyi, 2022).

يؤكد الفقه الإداري البيئي أن التدرج في الجزاءات يعكس فلسفة تنظيمية تقوم على تحقيق التوازن بين الحماية البيئية وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي المشروع (Almakhzoumi et al., 2025). يعزز هذا التدرج قبول المخاطبين بالقواعد البيئية ويحدّ من النزاعات الإدارية والقضائية (Khater et al., 2025). من منظور الفعالية المؤسسية، تمثل حوكمة المساءلة مؤشرًا بارزًا على كفاءة البناء الإداري، إذ إن التشريع البيئي الذي يفتقر إلى منظومة جزاءات قابلة للتطبيق الفعلي يبقى عرضة للجمود الإداري مهما بلغ مستوى تطوره النصي (صفاحي، 2021). بناءً على ذلك، ينفصل تحليل حوكمة المساءلة عن تقييم فعالية التشريعات البيئية ويشكّل مدخلًا أساسيًا لفهم الدور التنظيمي للقانون الإداري في الحماية البيئية.

تقتصر قيمة المساءلة البيئية على طبيعة الجزاء أو شدته وترتبط بما يمكن تسميته هيكل المساءلة، أي تصميم التسلسل الرقابي بين الرقابة الإدارية الداخلية، شبه القضائية والقضائية الكاملة. يُعد وضوح هذا التسلسل عنصرًا حاسمًا في شرعية النظام التنظيمي، إذ يسهم في تعزيز الثقة المؤسسية وتقليل احتمالات التعسف أو التفاوت في التطبيق. كما أن مبدأ التدرج في الجزاءات يُفهم كخيار إجرائي وحوكمي استراتيجي يوازن بين الردع الفوري والحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي المشروع. بناء على ذلك، فإن سرعة التدخل الإداري، وضوح معايير فرض الجزاء وتناسب الإجراء مع الخطر البيئي تمثل عناصر بنيوية في نضج الحوكمة البيئية.

حوكمة سيادة القانون والحوكمة القضائية ودورهما في تنفيذ التشريعات البيئية

تمثل حوكمة سيادة القانون الإطار الضابط لممارسة السلطات الإدارية لصلاحياتها في المجال البيئي (باصم، 2025)، إذ يفرض خضوع جميع الإجراءات الإدارية للقانون سواء تعلقت بالحوكمة الوقائية أو التدخل الوقائي أو فرض الجزاءات (العجاجي، 2025). في هذا السياق، تكتسب حوكمة سيادة القانون أهمية بارزة نظرًا لاتساع نطاق حوكمة التوازن المؤسسي الممنوحة للإدارة البيئية وما يترتب عليها من تأثير مباشر في الحقوق الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية (باصم، 2025). يكشف التحليل النقدي أن حوكمة سيادة القانون قد تتحول في بعض الحالات إلى قيد يحدّ من مرونة التدخل البيئي عندما تُفسَّر على نحو يغلّب الشكل على الغاية البيئية (مولود، 2023).على هذا النحو، يبرز التحدي المتمثل في تحقيق توازن دقيق بين احترام حوكمة سيادة القانون وضمان فعالية الحماية البيئية، بما يسمح للإدارة بممارسة صلاحياتها الوقائية دون التوجه إلى الجمود التنظيمي.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

المجلة العربية للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8) مارس 2026
Volume (8) March 2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

لا يمكن فهم حوكمة سيادة القانون في المجال البيئي بوصفها مجرد قيد شكلي على الإدارة، بل يجب تحليلها كعنصر توازن بنيوي بين المرونة التنظيمية ومتطلبات الضبط القانوني. يتجلى هذا التوازن من خلال مبادئ التناسب وحماية الثقة المشروعة، التي تشكّل معايير الحوكمة التي تضبط ممارسة السلطة التقديرية دون إفراغها من وظيفتها الوقائية. فالتحدي الحوكمي يكمن في تقليص السلطة التقديرية أو إطلاقها وتصميم معايير إرشادية واضحة تضمن توجيهها نحو تحقيق الغاية البيئية مع احترام حقوق المخاطبين. على هذا النحو، فإن التكامل بين سيادة القانون والمرونة التنظيمية يمثل حجر الزاوية في بناء حوكمة بيئية رشيدة.

تؤدي الحوكمة القضائية دورًا تكميليًا في ضبط هذا التوازن من خلال إخضاع القرارات الإدارية البيئية لمراجعة قضائية تتحقق من تناسبها مع الغاية البيئية المرجوة (الحارثي، 2023). تمتد هذه الرقابة إلى تحسين جودة القرارات الإدارية عبر ترسيخ مبدأ احترام الإجراءات الجوهرية (عطية، 2020). يكشف هذا الدور أن الحوكمة القضائية تمثل عائقًا أمام الفعالية المؤسسية وتُسهم في تعزيزها عندما تُمارَس بوصفها آلية تصحيحية وتوجيهية (Badran et al., 2024). من هذا المنظور، يشكّل تكامل حوكمة سيادة القانون مع الحوكمة القضائية ضمانة أساسية لتنفيذ التشريعات البيئية (Olawuyi & Olawuyi, 2022)، إذ يرسّخ ثقة المخاطبين بالقواعد البيئية، يشجع الامتثال الطوعي ويمنح الإدارة إطارًا قانونيًا مستقرًا لممارسة دورها التنظيمي في إطار الحوكمة البيئية (Almakhzoumi et al., 2025).

الدراسات السابقة

انصرفت الدراسات القانونية السابقة إلى تحليل التشريعات البيئية من حيث نشأتها، مضامينها ومدى توافقها مع المبادئ العامة للقانون البيئي والمعايير الدولية كمبدأ الوقاية ومبدأ الاحتياط (العوضي، 1992؛ عطية، 2020؛ الزغيب، 2024؛ Olawuyi & Olawuyi, 2022). أسهم هذا الاتجاه في توثيق التطور التشريعي الذي شهدته القوانين البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي وأبرز التحول من تنظيم جزئي للأنشطة الملوّثة إلى أطر قانونية أكثر شمولًا (مولود، 2023). على الرغم من أن التحليل النقدي كشف أن هذه الدراسات غالبًا ما افترضت ضمنيًا أن تطور النص القانوني يُترجم تلقائيًا إلى الحماية البيئية، مع ذلك لم يتم التركيز على آليات التنفيذ المؤسسي. أدى هذا الافتراض إلى تركيز مفرط على جودة النصوص على حساب دراسة قدرتها على التنفيذ الفعلي، مما حدّ من القيمة التفسيرية لهذه الدراسات في فهم فجوة التطبيق البيئي.

كما اتجهت بعض الدراسات إلى إبراز دور الإدارة العامة في الحماية البيئية من خلال تحليل صلاحيات السلطات المختصة، نظم الحوكمة الوقائية وآليات الرقابة والتفتيش (العجاجي، 2025؛ صفاحي، 2021؛ Mansour et al., 2019؛Almakhzoumi et al., 2025). تمثل هذه الدراسات خطوة متقدمة مقارنة بالتحليل التشريعي، إذ نقلت الاهتمام إلى مستوى التطبيق الفعلي. على الرغم من أن الطابع النقدي كشف عن تناول الإدارة البيئية من منظور تنظيمي أو إداري، فإن توظيف منهجي لأدوات القانون الإداري أو ربط واضح بين الصلاحيات الإدارية والنصوص البيئية التي تستند إليها يحتاج لمزيد من الاستكشاف. كما أن العديد من الدراسات تعاملت مع الإدارة بوصفها منفّذًا محايدًا للقانون (باصم، 2025؛ Badran et al., 2024)، دون التركيز على طبيعة حوكمة التوازن المؤسسي الممنوحة لها أو أثر تصميم الإطار الإداري في مستوى الامتثال البيئي.

علاوة على ذلك، ركزت معزم الدراسات على الامتثال البيئي إما من منظور جنائي أو اقتصادي سلوكي (Alhajri & Alenezi, 2025 ؛Gharibeh et al., 2023 ؛Ali et al., 2025 ؛Khater et al., 2025)، مع اهتمام أقل بدور حوكمة المساءلة بوصفها أداة تنظيمية (العجاجي، 2025؛ باصم، 2025). يميل هذا الاتجاه إلى تفسير ضعف الامتثال بوصفه نتيجة لارتفاع كلفة الالتزام متجاهلًا أثر التعقيد الإجرائي أو غموض القرارات الإدارية في تشكيل سلوك المخاطبين (Mansour et al., 2019). يكشف هذا القصور أن الامتثال البيئي غالبًا ما يُدرس بمعزل عن تصميم النظام الإداري، رغم أن الإدارة البيئية تمثل الفاعل الأساسي في تحويل الالتزام من واجب قانوني إلى ممارسة مؤسسية. من هذا المنطلق، يبرز غياب تحليل متكامل يربط بين حوكمة المساءلة، حوكمة التوازن المؤسسي والفعالية المؤسسية للتشريعات البيئية.

أخيرًا، احتلت الدراسات المقارنة موقعًا بارزًا في أدبيات القانون البيئي (Khater et al., 2025؛ Olawuyi & Olawuyi, 2022؛ Home, 2024)، إلا أن غالبية الدراسات انصرفت إلى مقارنة نظم قانونية متباعدة في

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

سياقها الاقتصادي والمؤسسي كالمقارنات بين الدول المتقدمة والدول النامية. أدى هذا التوجه إلى إضعاف القدرة على استخلاص نتائج تنظيمية قابلة للتطبيق في سياقات قانونية متشابهة. يظهر التحليل النقدي محدودية الدراسات التي تناولت المقارنات الأفقية بين الدول التي تنتمي إلى بيئات قانونية وإدارية متقاربة كدول مجلس التعاون الخليجي. كما يلاحظ غياب المقاربة القانونية الإدارية في هذه المقارنات، حيث غالبًا ما تُقارن النصوص دون تحليل كيفية تنفيذها إداريًا. يعكس هذا النقص فجوة بحثية بارزة تتعلق بدور القانون الإداري في تفسير التباين في فعالية التشريعات البيئية.

في ضوء ما سبق، يتضح أن الدراسات السابقة لم تقدّم إطارًا تحليليًا متكاملًا يربط بين التشريع البيئي، القانون الإداري والفعالية المؤسسية في سياق مقارن. يتميز البحث الحالي عن هذه الدراسات باعتماده مقاربة نقدية مؤسسية تنظر إلى القانون الإداري بوصفه الإطار الحاكم لتنفيذ التشريعات البيئية. كما يقدّم البحث إضافة نوعية من خلال المقارنة بين النموذجين السعودي والعُماني، بما يسمح بفهم أثر اختلاف التصميم الإداري والتنظيمي في مستوى الامتثال والحماية البيئية. يسهم هذا التوجه في سد فجوة معرفية قائمة في الأدبيات الموجودة ويدعم تطوير فهم أكثر واقعية لدور السلطات الإدارية في الحوكمة البيئية.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج القانوني التحليلي المقارن بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة دور القانون الإداري في تنفيذ التشريعات البيئية وتحليل فعاليته المؤسسية. يقوم هذا المنهج على تحليل النصوص القانونية البيئية والقواعد الإدارية المرتبطة بها، مع تفسيرها في ضوء وظيفتها التنظيمية دون الاكتفاء بالعرض الوصفي لمضمونها. يندرج هذا البحث ضمن البحوث القانونية ذات الطابع النظري التطبيقي، إذ يسعى إلى ربط الإطار التشريعي بالواقع الإداري المؤسسي دون اللجوء إلى القياس الميداني، مما يتسق مع طبيعة الإشكالية المطروحة التي تركز على التصميم القانوني والإداري لآليات التنفيذ الفعلي.

كما يعتمد البحث على مقاربة تحليل الحوكمة المؤسسية من خلال تقييم معايير محددة (وضوح توزيع السلطة بين الجهات، قابلية المساءلة الإدارية والقضائية، مستوى التكامل التنظيمي ودرجة قابلية التنبؤ في القرارات الإدارية). تم توظيف هذه المعايير لقياس مستوى نضج الحوكمة التنفيذية في كل من النظامين السعودي والعُماني. يعتمد البحث المقارنة الوظيفية بين النظامين السعودي والعُماني انطلاقًا من تشابه السياق الإقليمي، الإداري والاقتصادي لكلا النظامين، مع وجود اختلافات ملموسة في نطاق التشريعات البيئية وتصميم الأدوات الإدارية. تهدف المقارنة إلى تحليل كيفية توظيف القانون الإداري في كل منهما لتنفيذ التشريعات البيئية والكشف عن أثر الاختلافات التنظيمية في مستوى الفعالية المؤسسية. تم اختيار السعودية وسلطنة عُمان لكونهما نموذجين متقاربين من حيث دور الدولة التنظيمي ومتباينين في أسلوب إدارة الشأن البيئي، بما يسمح باستخلاص نتائج تحليلية قابلة للتعميم في سياقات قانونية متشابهة. يعتمد هذا البحث على التحليل الوثائقي للنصوص القانونية الرسمية بوصفها المصدر الرئيس للبيانات، والتي تشتمل على التشريعات البيئية الأساسية، اللوائح التنفيذية، الأنظمة الإدارية والقرارات التنظيمية التي توضح آليات التطبيق. تم الاستعانة بالأدبيات الفقهية القانونية والدراسات الأكاديمية السابقة لدعم التحليل النظري وتفسير النتائج.

تم تحليل النصوص القانونية وفق معايير مستمدة من الإطار النظري للبحث، والتي تشتمل على وضوح القاعدة القانونية، قابلية التنفيذ، نطاق الصلاحيات الممنوحة للسلطات الإدارية، حدود حوكمة التوازن المؤسسي، طبيعة أدوات الحوكمة القضائية وحوكمة المساءلة. امتد التحليل إلى تقييم الوظيفة التنظيمية للبنية الشكلية للنصوص في تحقيق الامتثال البيئي. تم توظيف مفاهيم الفعالية المؤسسية، حوكمة سيادة القانون والحوكمة البيئية في تفسير النتائج، بما يسمح بربط القاعدة القانونية بسياقها الإداري والمؤسسي. انحصر نطاق البحث في تحليل دور القانون الإداري في تنفيذ التشريعات البيئية داخل النظامين السعودي والعُماني.

نتائج البحث

أظهرت نتائج التحليل أن القانون الإداري يشكّل العنصر الحاسم في تحويل التشريعات البيئية من قواعد معيارية مجردة إلى أدوات تنظيمية فاعلة داخل البنية المؤسسية للدولة. بيّن التحليل أن وجود تشريعات بيئية متقدمة لا يضمن تحقيق الحماية البيئية ما لم تُدمج هذه التشريعات في إطار إداري يحدّد صلاحيات السلطات المختصة. كما كشفت النتائج أن فعالية التشريع البيئي ترتبط بدرجة أكبر بجودة التصميم الإداري للأدوات التنفيذية كنظم الحوكمة الوقائية، آليات التفتيش وإجراءات التدخل الوقائي مقارنة بمدى شمول النص القانوني. علاوة على ذلك،

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

أوضحت النتائج أن حوكمة التوازن المؤسسي تمثل أحد أكثر العوامل تأثيرًا في مستوى الفعالية المؤسسية للتشريعات البيئية. أظهر التحليل أن التوسع غير المنضبط في حوكمة التوازن المؤسسي قد يؤدي إلى تفاوت في التطبيق وعدم استقرار في القرارات الإدارية، بما يضعف الثقة في النظام البيئي القانوني.

في المقابل، كشفت النتائج أن التقييد الإجرائي المفرط للسلطات الإدارية قد يحدّ من قدرتها على التدخل الاستباقي لمواجهة المخاطر البيئية المستجدة. تعكس هذه النتائج وجود علاقة دقيقة بين مدى اتساع حوكمة التوازن المؤسسي وقدرة الإدارة على تحقيق التوازن بين المرونة التنظيمية واحترام حوكمة سيادة القانون. بيّنت النتائج أن حوكمة المساءلة تمثل أداة تنظيمية أساسية لضمان الامتثال البيئي، غير أن فعاليتها المؤسسية تتراجع عندما تُستخدم بمنطق عقابي. أظهر التحليل أن الجزاءات التي تُدمج ضمن منظومة تنظيمية متدرجة وتُربط بإجراءات تصحيحية ووقائية تكون أكثر قدرة على تعديل السلوك البيئي وتحقيق الامتثال المستدام. في المقابل، يؤدي الاعتماد المفرط على الجزاءات دون تطوير الأدوات الوقائية إلى تضخم النزاعات الإدارية والقضائية وإضعاف الدور التنظيمي للإدارة البيئية.

بالإضافة إلى ذلك، كشفت نتائج المقارنة بين النظامين أن النظام السعودي يتسم بتوسع تشريعي ملحوظ وتعدد في الأدوات الإدارية البيئية، مما يعكس قدرة تنظيمية عالية على استيعاب مختلف الأنشطة ذات الأثر البيئي. على الرغم من أن هذا التوسع يصاحبه في بعض الحالات تعقيد تنظيمي وتداخل في الاختصاصات، إلا أنه يتطلب تنسيقًا إداريًا متقدمًا لضمان فعالية التطبيق. على نقيض ذلك، أظهرت النتائج أن النظام العُماني يعتمد نهجًا أكثر تركيزًا واستقرارًا في البناء الإداري، بما يعزز وضوح الإجراءات واتساق القرارات، مع ذلك يحدّ نسبيًا من قدرة الإدارة على التفاعل السريع مع القضايا البيئية المستجدة. تعكس هذه النتائج أن الاختلاف بين النظامين يكمن في أسلوب توظيف القانون الإداري. يعرض جدول (2) مقارنة تحليلية بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان في تنفيذ التشريعات البيئية من خلال القانون الإداري. يتضمن ستة أبعاد رئيسة تشمل نطاق التشريعات البيئية، الأدوات الإدارية للتنفيذ، حوكمة التوازن المؤسسي للإدارة البيئية، مستوى الحوكمة التكاملية، القدرة على الاستجابة للمخاطر البيئية المستجدة والأثر العام على الفعالية المؤسسية. يوضح جدول (2) أن النموذج السعودي يتسم بالتوسع التشريعي وتنوع الأدوات الإدارية مع توافر تحديات تنسيقية، بينما يتسم النموذج العُماني بالاستقرار الإداري مع مرونة تكيفية أقل.

جدول (2): مقارنة تحليلية لدور القانون الإداري في تنفيذ التشريعات البيئية في السعودية وسلطنة عُمان

البُعد التحليلي	المملكة العربية السعودية	سلطنة عُمان	الدلالة التحليلية
نطاق التشريعات البيئية	توسع تشريعي ملحوظ وتعدد في الأنظمة واللوائح البيئية	تشريعات أكثر تركيزًا واستقرارًا في البناء القانوني	لا يضمن الشمول التشريعي الفعالية دون تنسيق إداري
الأدوات الإدارية للتنفيذ	تنوع كبير في أدوات الترخيص، التفتيش والجزاءات	أدوات إدارية أقل عددًا وأكثر وضوحًا إجرائيًا	المرونة التنظيمية مقابل البساطة الإدارية
حوكمة التوازن المؤسسي للإدارة البيئية	نطاق واسع للسلطة التقديرية في التطبيق	سلطة تقديرية أكثر ضبطًا وتقييدًا	خطر التفاوت في التطبيق مقابل خطر الجمود
مستوى الحوكمة التكاملية	تحديات بالغة في تداخل الاختصاصات بين الجهات	تنسيق مؤسسي أوضح نسبيًا	فعالية التنفيذ مرتبطة بتكامل الهياكل التنظيمية
القدرة على الاستجابة للمخاطر البيئية المستجدة	قدرة أعلى على الاستجابة والتكيّف للتغيرات	استجابة أبطأ نسبيًا للتكيف مع التغيرات	المرونة المؤسسية عامل حاسم للفعالية
الأثر العام على الفعالية المؤسسية	فعالية محتملة مرتفعة مع مخاطر التعقيد	فعالية مستقرة مع محدودية التكيف	لا يوجد نموذج مثالي

تكشف المقارنة أن التباين بين النموذجين لا يقتصر على اختلاف في نطاق التشريعات أو الأدوات الإدارية، بل يعكس اختلافًا في نمط إدارة التعقيد التنظيمي. فالنموذج السعودي يُظهر قدرة أعلى على إدارة المخاطر من خلال تعدد الأدوات وتوسيع نطاق التدخل، مما يعزز المرونة التكيفية، غير أن ذلك يرتبط بارتفاع مستوى التعقيد المؤسسي والحاجة إلى تنسيق متقدم. في المقابل، يعكس النموذج العُماني درجة أعلى من الاستقرار المؤسسي وقابلية التنبؤ في القرارات، إلا أن محدودية الأدوات قد تؤثر في قدرته على تحقيق حوكمة تكيفية سريعة في مواجهة المخاطر البيئية المستجدة. من هذا المنطلق، فإن المقارنة تكشف عن نمطين مختلفين من الحوكمة التنظيمية، أحدهما توسعي مرن، والآخر منضبط مستقر، دون وجود نموذج مثالي مطلق.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

مناقشة النتائج

تؤكد النتائج أن فعالية التشريعات البيئية تُقاس بمدى قدرتها على الاندماج في الهياكل الإدارية القائمة. تتفق هذه النتائج مع باصم (2025) الذي أكد على أن القاعدة القانونية تفقد أثرها التنفيذي إذا لم تتوافر لها مؤسسات قادرة على استيعابها وتطبيقها ضمن إجراءات مستقرة. في هذا السياق، يؤدي القانون الإداري دورًا محوريًا في الحماية البيئية ويشكّل الإطار الحاكم الذي يحدد منطق التدخل البيئي وحدود الفعالية المؤسسية **Olawuyi & Olawuyi, 2022)**. تسلّط نتائج التحليل الضوء على الطبيعة الإشكالية للسلطة التقديرية في المجال البيئي، إذ تمثل أدوات تمكين ومخاطرة في آنٍ واحد. تتفق هذه النتيجة مع الأدبيات السابقة التي تحذر من اختزال حوكمة التوازن المؤسسي في بعدها القانوني المجرد، دون ربطها بآليات ضبط مؤسسية واضحة (الحارثي، 2023؛ باصم، 2025؛ Badran et al., 2024). تبيّن نتائج البحث أن غياب المعايير الإدارية الدقيقة لحوكمة التوازن المؤسسي يؤدي إلى حدوث تفاوت ملحوظ في التطبيق، بينما يؤدي تقييدها بصورة مفرطة إلى جمود إداري يفرغ التشريعات البيئية من مضمونها الوقائي. تعكس هذه المفارقة الحاجة المتزايدة إلى إعادة تصميم حوكمة التوازن المؤسسي في إطار الحوكمة البيئية، بما يسمح للإدارة البيئية بالتدخل الاستباقي دون المساس بحوكمة سيادة القانون. كما تدعم نتائج البحث أن حوكمة المساءلة البيئية ينبغي وصفها كأدوات تنظيمية تسعى إلى إدارة السلوكيات البيئية. يتوافق هذا الاستنتاج مع الاتجاهات الحديثة في فقه القانون الإداري التي تؤكد على الدور الوقائي والتنظيمي للجزاء في المجالات ذات المخاطر العالية (العجاجي، 2025؛ Olawuyi & Olawuyi, 2022؛ Almakhzoumi et al., 2025).

يمكن تفسير التباين بين النظامين من منظور نماذج الحوكمة التنظيمية. فالنموذج السعودي يقترب من نمط الحوكمة التوسعية التي تعتمد تعدد الأدوات وتوسيع نطاق التدخل الإداري، بينما يعكس النموذج العُماني نمط الحوكمة المنضبطة التي تركز على استقرار البناء المؤسسي وتقليل هامش السلطة التقديرية. يثير هذا التباين تساؤلًا حول قدرة كل نموذج على الانتقال نحو حوكمة تكيفية قادرة على الاستجابة للمخاطر البيئية المتغيرة. توضح نتائج البحث أن الجزاءات التي تُستخدم بمعزل عن الأدوات التنظيمية الأخرى تفشل في تحقيق الامتثال المستدام، بينما تُظهر النظم التي تدمج الجزاءات في منظومة وقائية نتائج أكثر استقرارًا على المستوى المؤسسي. تُبرز المقارنة بين النظامين السعودي والعُماني أن الفعالية المؤسسية نتيجة حتمية للتوسع التشريعي أو للتركيز التنظيمي ونتاج تفاعل معقد بين النص القانوني، التصميم الإداري والثقافة المؤسسية. تؤكد نتائج البحث على أن النموذج السعودي يوفر مرونة تنظيمية أعلى، بينما يتميز النموذج العُماني بالاستقرار مع محدودية الاستجابة للتحديات البيئية المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، تكشف نتائج البحث أن الحوكمة البيئية الفعّالة تتطلب تحقيق توازن وظيفي بين الشمول التشريعي والوضوح الإداري. يسهم البحث الحالي في تطوير النقاش الأكاديمي حول الحماية البيئية من خلال نقل مركز التحليل من النصوص القانونية إلى الأداء الإداري والمؤسسي. كما توضح النتائج أن إعادة تأطير العلاقة بين القانون البيئي والإداري تمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق الحماية البيئية المستدامة في النظم القانونية ذات السياقات المتقاربة. يعزز هذا الإسهام أهمية تبني مقاربة نقدية مؤسسية في دراسة التشريعات البيئية، بما يفتح المجال أمام تطوير السياسات التنظيمية الأكثر قدرة على مواجهة التحديات البيئية المعاصرة.

الخاتمة

أظهرت نتائج التحليل أن القانون الإداري يشكّل الإطار الحاكم الذي تتحدد في ضوئه كيفية ترجمة القواعد البيئية إلى إجراءات تنفيذية وأن أي خلل في تصميم هذا الإطار يؤدي إلى إضعاف الأثر البيئي للتشريعات، مهما بلغت درجة تطورها. كما بيّن البحث الحالي أن السلطات الإدارية تمثل الحلقة المركزية لتحقيق الحماية البيئية ويمتد تأثيرها الحاسم إلى إدارة المخاطر البيئية بصورة استباقية. أوضحت النتائج أن حوكمة التوازن المؤسسي للإدارة البيئية تُعد سلاحًا ذا حدّين في المجال البيئي، إذ تتيح مرونة تنظيمية ضرورية للتعامل مع المخاطر المستجدة، لكنها قد تتحول إلى مصدر لعدم الاستقرار في التطبيق إذا لم تُضبط بمعايير قانونية وإجرائية واضحة. كما كشف هذا البحث أن حوكمة المساءلة البيئية تفقد فعاليتها عندما تُستخدم بمنطق عقابي، بينما تحقق أثرًا مؤسسيًا أكبر عندما تُدمج ضمن منظومة تنظيمية وقائية تقوم على التصحيح السلوكي.

يُعيد هذا البحث تأطير القانون الإداري بوصفه آلية تصميم حوكمي لإدارة المخاطر البيئية، بحيث تتحول وظيفته من مجرد تنفيذ نصوص إلى هندسة نظام تنظيمي متكامل يحقق الاتساق بين التشريع، القرار الإداري والرقابة القضائية. إن تعزيز الحوكمة البيئية يتطلب إعادة النظر في بنية السلطة التقديرية، آليات التكامل المؤسسي ونمط

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

المساءلة بما يضمن تحقيق الامتثال الوقائي المستدام. بالإضافة إلى ذلك، أكد التحليل أن حوكمة سيادة القانون والحوكمة القضائية يشكّلان ضمانة أساسية لاستقرار القرارات الإدارية وتعزيز الامتثال الطوعي. كما أبرزت المقارنة بين النظامين السعودي والعُماني أن الاختلاف في مستوى الفعالية المؤسسية يعود إلى تباين أساليب توظيف القانون الإداري. بشكل أكثر تحديدًا، أظهر النموذج السعودي قدرة تنظيمية عالية ناتجة عن التوسع التشريعي وتعدد الأدوات الإدارية، مقابل تحديات تعقيد الإجراءات، في حين اتسم النموذج العُماني بالاستقرار الإداري مع محدودية نسبية في الاستجابة للتحديات البيئية المتغيرة. أكدت هذه النتائج أن الحوكمة البيئية الفعّالة تتطلب تحقيق توازن وظيفي بين الشمول التشريعي والوضوح التنظيمي. يسهم هذا البحث في تطوير العلوم الإدارية القانونية من خلال تقديم مقاربة نقدية مؤسسية تعيد تأطير العلاقة بين القانون البيئي والإداري وتنتقل بالتحليل من مستوى النصوص إلى مستوى الأداء المؤسسي.

التوصيات

أولًا: توصيات موجّهة إلى المشرّع البيئي والإداري

- إعادة صياغة التشريعات البيئية بما يضمن الانتقال من النصوص التوجيهية العامة إلى قواعد قابلة للتنفيذ المؤسسي.
- تعزيز التكامل التشريعي بين القانون البيئي والإداري من خلال الإحالات الصريحة إلى قواعد التنفيذ والرقابة البيئية.
- تطوير نموذج وطني لحوكمة التنفيذ البيئي يحدد بوضوح توزيع الاختصاص بين الجهات.
- ينبغي اعتماد مؤشرات دورية لقياس نضج الحوكمة البيئية، بما يسمح بتقييم الأداء المؤسسي بصورة مستمرة.
- توحيد المصطلحات البيئية ذات الطابع الإداري داخل التشريعات لتفادي تباين التطبيق.
- مراجعة التشريعات البيئية بصورة دورية بما يحقق التوازن بين التطوير التشريعي واستقرار القواعد القانونية.
- مراعاة الخصوصيات المؤسسية الوطنية عند استلهام النماذج التشريعية المقارنة.

ثانيًا: توصيات موجّهة إلى السلطات الإدارية المختصة

- تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالترخيص والتفتيش البيئي لتقليل كلفة الامتثال.
- توحيد المعايير الإدارية لتطبيق التشريعات البيئية بين الجهات المختصة للحدّ من تفاوت القرارات.
- تعزيز الحوكمة التكاملية بين الأجهزة الإدارية ذات الصلة بالشأن البيئي.
- تطوير الأدلة الإجرائية الداخلية التي توضح كيفية ممارسة الصلاحيات البيئية بصورة منضبطة.
- رفع كفاءة الكوادر الإدارية من خلال برامج التدريب القانوني المتخصصة في التشريعات البيئية.

ثالثًا: توصيات متعلقة بحوكمة التوازن المؤسسي

- وضع المعايير القانونية والإجرائية الواضحة لحوكمة التوازن المؤسسي في السياقات البيئية.
- تحقيق التوازن الوظيفي بين المرونة التنظيمية ومتطلبات حوكمة سيادة القانون.
- الحدّ من التوسع غير المنضبط في حوكمة التوازن المؤسسي الذي يؤدي إلى عدم استقرار التطبيق.
- تجنّب التقييد الإجرائي المفرط الذي يحدّ من قدرة الإدارة على مواجهة المخاطر البيئية.

رابعًا: توصيات متعلقة بحوكمة المساءلة البيئية

- إعادة هيكلة منظومة حوكمة المساءلة بحيث تُفهم بوصفها أدوات تنظيمية.
- اعتماد مبدأ التدرج في الجزاءات بما يسمح بالتصحيح السلوكي قبل اللجوء للإجراءات الصارمة.
- ربط حوكمة المساءلة بالتدابير الوقائية والتصحيحية لإزالة الأثر البيئي.
- تقليل الاعتماد على الجزاءات العقابية التي تؤدي إلى زيادة النزاعات القضائية.
- تعزيز سرعة تطبيق حوكمة المساءلة لتفادي إفراغها من مضمونها التنظيمي.

خامسًا: توصيات تتعلق بحوكمة سيادة القانون والحوكمة القضائية

- تعزيز وضوح الأساس القانوني للقرارات الإدارية البيئية للحدّ من إلغائها قضائيًا.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

المجلة العربية للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (8) مارس 2026
Volume (8) March 2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

- ترسيخ مبدأ التناسب بين القرارات الإدارية والغايات البيئية المرجوة.
- دعم دور الحوكمة القضائية بوصفها آلية تصحيحية وتحسينية للقرارات الإدارية.
- الاستفادة من الاجتهادات القضائية في تطوير الممارسات الإدارية البيئية.

قيود البحث

يوفر البحث الحالي العديد من القيود المنهجية والموضوعية التي تفرضها طبيعة الإشكالية المدروسة. أولًا، اعتماد البحث على المنهج القانوني التحليلي المقارن، مما يحدّ من قدرته على قياس الأثر البيئي الفعلي للتشريعات المدروسة باستخدام المؤشرات الكمية أو البيانات الميدانية. يركّز التحليل على تصميم الإطار القانوني والإداري وآليات التنفيذ المؤسسي دون التوسع في تقييم النتائج البيئية الفعلية، مما يحدّ من نطاق التعميم بشكل أكبر. ثانيًا، اقتصر البحث الحالي على المقارنة بين النظامين السعودي والعُماني، رغم ما يتيحه هذا الاختيار من قيمة تحليلية ناتجة عن تقارب السياق المؤسسي والإقليمي. يحدّ هذا النطاق الجغرافي من إمكانية تعميم النتائج على النظم القانونية التي تختلف في بنيتها الإدارية أو مستوى تطور مؤسساتها البيئية. ثالثًا، اعتمد هذا البحث على النصوص القانونية الرسمية، الأدبيات الفقهية والدراسات الأكاديمية دون إجراء تحليل متعمق للممارسات الإدارية اليومية أو القرارات التنفيذية الفردية التي قد تعكس فجوات تطبيقية إضافية. أخيرًا، لم يتناول هذا البحث البُعد التقني للسياسات البيئية، بما قد يحدّ من الإحاطة الشاملة بجميع أبعاد الحماية البيئية المستدامة.

آفاق الدراسات المستقبلية

تفتح نتائج هذا البحث آفاقًا متزايدة للدراسات المستقبلية التي يمكن أن تُسهم في تعميق الفهم الشامل لدور القانون الإداري في تحقيق الحماية البيئية المستدامة. يمكن للبحوث المستقبلية توسيع نطاق المقارنات ليشمل نظمًا قانونية أخرى داخل منطقة الشرق الأوسط، بما يسمح بتحليل تباين فعالية التشريعات البيئية في سياقات متقاربة. كما يمكن اعتماد المناهج التكاملية التي تجمع بين التحليل القانوني والدراسات الميدانية لتقييم الأثر الفعلي للتصميم الإداري للتشريعات البيئية على مستوى الأداء المؤسسي وتحقيق النتائج البيئية المرجوة. علاوة على ذلك، تُعد دراسة العلاقة بين السياسات العامة البيئية وأدوات القانون الإداري مجالًا واعدًا للبحوث المستقبلية فيما يتعلق بالدور الحاسم للتخطيط البيئي، الحوافز التنظيمية وآليات الامتثال الطوعي. بالإضافة إلى ذلك، تمثل دراسة الاجتهاد القضائي الإداري في المنازعات البيئية مدخلًا بارزًا للباحثين المستقبلين لفهم كيفية تطوير الممارسة الإدارية من خلال الحوكمة القضائية. أخيرًا، يمكن توجيه الدراسات المستقبلية نحو تحليل أثر الحوكمة الذكية في تعزيز فعالية الإدارة البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استكشاف الدور المحوري للقانون الإداري.

المراجع

1. الحارثي، فايز بن زايد (2023). مبدأ المساواة في العقود الإدارية والاستثناءات الواردة عليه في القانون الإداري السعودي. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف-دقهلية، 26(3)، 2859-2884.
2. الزغيب، بدر محمد (2024). المبادئ الحديثة في القانون البيئي كأساس للتعويض عن الأضرار البيئية. المجلة القانونية، 22(8)، 3161–3192.
3. العجاجي، سليمان بن ناصر (2025). إجراءات ضبط المخالفات البيئية-دراسة تحليلية في نظام البيئة السعودي. مجلة العلوم الشرعية-جامعة القصيم، 18(5)، 3004-3049.
4. العوضي، بدرية عبدالله العوضي (1992). التشريعات البيئية في دول الخليج. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 17(67)، 33-81.
5. المعمري، سعيد بن علي بن حسن (2021). دسترة الحق في البيئة في النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية-جامعة المنصورة، 11(75)، 819-900.
6. باصم، محمد ناصر (2025). مواكبة القانون الإداري لتطبيقات الحوكمة. مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية، 14(1)، 27-55.
7. صفاحي، إسماعيل (2021). حماية البيئة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف-دقهلية، 23(7)، 2607-2652.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80

العدد (8)
مارس 2026
Volume (8)
March
2026
المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

8. عطية، محمد يحيى أحمد (2020). الصفة القانونية في رفع الدعاوى البيئية دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريعات البيئية والمواثيق الإقليمية والدولية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، 5(6)، 1085-1175.
9. مولود، عبد المجيد (2023). التّشريعات البيئيّة الحديثة في المملكة العربيّة السُّعوديّة. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 35(43)، 1691-1737.
10. Alhajri, A. F., & Alenezi, S. (2025). Environmental protection and human rights: A comparative study of constitutional law in Kuwait and other gcc countries. Global Journal of Comparative Law, 14(1), 81-103.
11. Ali, M. S. B., Al-Maadid, A., & Mohammed, K. S. (2025). Assessing the role of environmental legislation in mitigating climate risk in GCC: A quantile ARDL approach. Economic Analysis and Policy, 88, 801-816.
12. Almakhzoumi, O., Alzubaidi, K., Brim, A. A. A., Irmilah, B. A., Al-arasi, S. M., Alkayid, J. M. H., & Alkharraz, L. M. M. (2025). The role of local and international efforts in enhancing environmental administrative control authorities. In From machine learning to artificial intelligence: The modern machine intelligence approach for financial and economic inclusion (pp. 415-426). Cham: Springer Nature Switzerland.
13. Alomari, M. A., & Heffron, R. J. (2023). Middle Eastern energy and climate ambitions: Vision 2030 in the Kingdom of Saudi Arabia and the influence of the legal environmental principles. The Journal of World Energy Law & Business, 16(5), 442-460.
14. Badran, D. M. I., Khalid bin Saleh, Y., & Abdelhady, M. A. (2024). The legal challenges in environmental protection and accountability: A study in Saudi law. Revista de Gestão Social e Ambiental, 18(9), 1-18.
15. Gharibeh, A. M., Al Makhmari, M. R. A., Al Haf, R. A., Elayat, M. N. I., & Alsharqawi, A. H. (2023). The legal framework governing the offence of environmental pollution in Jordan and the Sultanate of Oman. Journal of Environmental Management & Tourism, 14(7), 2935-2943.
16. Home, R. (2024). Land governance and environmental management in the Middle East and North Africa (MENA) ęegion. Journal of Sustainable Development Law and Policy, 15(2), 1-23.
17. Khater, M., Chami, Y., & Albakjaji, M. (2025). Legal environmental protection and sustainable development in the United Arab Emirates. Journal of Human Rights, Culture and Legal System, 5(2), 378-411.
18. Mansour, M. A. A., Khadar, S. D. A., & Falqi, I. I. A. (2019). Analyzing the implementation of environmental laws in the Saudi Arabian construction industry. Applied Ecology & Environmental Research, 17(2), 1-20.
19. Olawuyi, D. S., & Olawuyi, D. (2022). Environmental law in Arab states. Oxford University Press.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.80